

حماية البيئة في تشريعات الوطن العربي

Protecting the environment in the legislation
of the Arab world

ط/د. هيدون هفيدة

جامعة بسكرة

ط/د. بلهلياني أسماء

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

institutions specialized in the field of environment.

To what extent did the laws and legislations of the Arab countries of the environment and what are the problems facing this protection....

We look forward to the legal texts of some Arab countries related to environment. We conclude that these countries have sought to lay the foundations and rules for protecting the environment and have worked to develop the mechanisms to preserve them. However, the environment faces a number of obstacles and difficulties that limit the implementation of these legal texts. All measures and procedures are adequate for its protection.

Keywords: Environment, Public Health, Arab World, Environmental Legislation

مقدمة

إن موضوع حماية البيئة يعتبر من أهم الأولويات التي يجب العمل على تحقيقها والسعي للوصول إليها من خلال تكاثف جهود كل من الأفراد والمؤسسات والهيئات الفاعلة في هذا المجال، فالمحافظة على البيئة وحمايتها يرتبط بصحة وسلامة الفرد والمجتمع ككل وضرورة العيش في سلام ومأمن من الأمراض والكوارث البيئية. تعتبر الحماية القانونية للبيئة أحد من أهم المداخل الأساسية للمحافظة على البيئة وصيانة مواردها، لذلك ظهر الاهتمام ومنذ وقت مبكر بإيجاد النصوص والتشريعات القانونية اللازمة والكفيلة بتوفير هذه الحماية. بغية الوصول إلى الأمن البيئي وتحقيق الرفاهية والاستقرار وتوفير الحماية للمواطن من كل المخاطر والأضرار الناجمة عن التلوث البيئي التي تنعكس بشكل سلبي على صحته.

الملخص :

إن حماية البيئة والمحافظة عليها يقتضي إيجاد نصوص قانونية كفيلة بمعالجة المشكلات والتحديات التي تواجهها، وهو ما سعت إليه دول الوطن العربي من خلال سن القوانين المتعلقة بالبيئة، إلا أن هذه الأخيرة لا تكفي وحدها لإضفاء الحماية اللازمة للبيئة وإنما يجب تفعيل دور مختلف المؤسسات والهيئات المتخصصة في مجال الشأن البيئي.

فإلى أي مدى ساهمت قوانين وتشريعات دول الوطن العربي في إضفاء الحماية على البيئة وماهي أهم الإشكالات التي تواجه هذه الحماية؟ بالتطلع إلى النصوص القانونية لبعض دول الوطن العربي في مجال البيئة نخلص إلى أن هذه الدول قد سعت إلى إيجاد الأسس والقواعد الخاصة بحماية البيئة وعملت على وضع الآليات الكفيلة بالمحافظة عليها. إلا أن هذه الحماية تعترضها في كثير من الأحيان مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تحد من تفعيل النصوص القانونية ومن اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الصحة العامة، الوطن العربي، التشريعات البيئية

Abstract:

It is necessary to protect the environment and preserve it by creating legal texts that are sufficient to the problems and challenges facing them. This is what the Arab countries have sought through the enactment of the laws related to the environment.

However, the decline of the latter is not sufficient to provide the necessary protection for the environment, but rather the role of the different organizations and

المبحث الأول: الإطار القانوني لحماية البيئة في الوطن العربي

تحظى البيئة بأهمية كبيرة في حياة الفرد نظرا لما لها من انعكاسات على صحته سواء بالسلب أو الإيجاب، لذلك ينبغي المحافظة عليها وحمايتها من الأضرار والمخاطر التي تلحق بها من خلال إيجاد إطار قانوني يكفل لها هذه الحماية.

المطلب الأول: المفهوم القانوني لحماية البيئة وعلاقتها بالصحة العامة

لقد سعت معظم دول الوطن العربي إلى منح قيمة وأهمية كبيرة للبيئة ضمن تشريعاتها الوطنية وتوفير الحماية القانونية لها باعتبارها حقا من حقوق الإنسان، إلى درجة أنها جعلت حماية البيئة واجبا من واجبات الدولة.

الفرع الأول: تعريف البيئة

لم تعنى غالبية دول الوطن العربي بإعطاء مفهوم قانوني واضح للبيئة، فلم تتضمن التشريعات الخاصة بها ولا حتى النصوص القانونية المعنية بحمايتها تعريفا لهذا المصطلح أو المفهوم ولا حتى تحديدا لعناصره.

وقد استخدمت بعض تشريعات الوطن العربي مصطلح حماية البيئة دون أن تحدد المقصود بها أو العناصر المكونة لها¹.

ينصرف مصطلح البيئة إلى "مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثرا ومتأثرا باعتباره واحدا من مكونات هذه البيئة يتفاعل معها وتتفاعل معه بشكل يكون العيش معه مريحا بكل أبعاده المختلفة"

إن هدف النظام البيئي هو تحسين نوعية الحياة لأجل تحقيق نمط معيشي أفضل وأحسن للفرد وذلك من خلال تكامل وتفاعل جميع العناصر

إن دول الوطن العربي وكغيرها من الدول الأخرى تواجه العديد من المشكلات البيئية التي تؤثر بصورة مباشرة على الصحة العامة. كالتلوث والتصحر والجفاف، لذلك سعت إلى إيجاد نصوص قانونية تعنى بحماية البيئة والمحافظة عليها، وكذا توفير الآليات والمؤسسات المختصة في هذا المجال.

فما هو واقع هذه الحماية، وما هي السبل الكفيلة بمواجهة الصعوبات التي تعترضها؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات أهمها:

ما مدى تكريس دول الوطن العربي الحماية القانونية للبيئة ضمن تشريعاتها الوطنية؟

إلى أي مدى ساهمت دول الوطن العربي في وضع الأسس والآليات الكفيلة بالمحافظة على البيئة وحمايتها؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار القانوني لحماية البيئة في الوطن العربي

المطلب الأول: المفهوم القانوني للبيئة وعلاقتها بالصحة العامة

المطلب الثاني: النصوص القانونية المكرسة لحماية البيئة في بعض تشريعات الوطن العربي
المبحث الثاني: عوائق تجسيد الحماية القانونية للبيئة في الوطن العربي والحلول الكفيلة بمواجهتها

المطلب الأول: عوائق تجسيد الحماية القانونية للبيئة في الوطن العربي

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمواجهة العراقيل التي تواجه حماية البيئة في الوطن العربي

المكونة للبيئة بشكل مشترك ومتعادل يحقق توازن النظام البيئي الشامل والمتكامل².

تعتبر حماية البيئة والمحافظة عليها قيمة من القيم الهادفة والأساسية في المجتمع التي يسعى المشرع لتأكيد لها من خلال تكريسها ضمن الأنظمة القانونية المجسدة لها، إذ أصبحت البيئة تكتسي أهمية كبيرة في الوقت الحالي مما جعل غالبية الدول والحكومات والهيئات تحرص على تأكيد هذه القيمة والأهمية من خلال توفير الحماية للبيئة ضمن القوانين المختلفة، سواء في الدساتير أو التشريعات أو الإعلانات أو اللوائح³.

تشكل البيئة تراث مشترك للإنسانية يستدعي الاهتمام والدراسة، لذلك فإنه من الواجب المحافظة عليها وحمايتها. وقد أدت حركة التطور والتقدم التكنولوجي والصناعي الهائل خاصة الدول الكبرى إلى إحداث العديد من المشاكل التي مست البيئة بمختلف عناصرها ومكوناتها. خاصة مع الاستخدام الواسع للطاقة وما ينتج عنها من كوارث طبيعية وبشرية.

لذلك تسعى غالبية الدول من خلال السياسات التي تتبعها في سبيل حماية البيئة والمحافظة عليها إلى تنظيم وضبط سلوكيات الإنسان وعلاقته بالبيئة والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه ، وتحديد مختلف الأنشطة التي تؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي وهذا لن يتأتى إلا من خلال إيجاد مفهوم قانوني واضح ومحدد للبيئة من أجل فهمها والتعريف بعناصرها⁴.

الفرع الثاني: حماية البيئة وعلاقتها بالصحة العامة:

إن تحقيق الأمن البيئي يقتضي تكاثف جميع الجهود، سواء تلك المبذولة من طرف الدولة أو

من طرف الأفراد بغية إيجاد نوع من الرفاهية والاستقرار والتقدم الاجتماعي وتوفير الحماية للمواطن من المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي وهو ما يشكل حماية للإطار الذي يعيش فيه الإنسان والمتمثل أساسا في البيئة ومواردها⁵.

تشمل حماية البيئة المحافظة على مختلف الأنظمة البيئية، خاصة من التلوث الناتج عن العديد من المصادر التي أصبحت تشكل في الوقت الراهن العديد من المشاكل وتؤدي إلى تدهور البيئة بمختلف مكوناتها ومواردها، وهو ما ينعكس سلبا على صحة المواطن ويجعله عرضة للكثير من الأمراض.

وتجدر الإشارة إلى أن توفير الحماية للبيئة هي مسؤولية تقع على عاتق الجميع أفرادا كانوا أو مؤسسات، كل حسب وظيفته ومهامه وعلاقته بالبيئة ووفقا لتخصصه العلمي والمهني⁶.

إن علاقة البيئة بالصحة العمومية هي علاقة وثيقة ومترابطة، خاصة وأن المخالفات والانتهاكات التي يقوم بها الإنسان في حق البيئة تعود عليه بأمراض ومشاكل تؤثر على صحته.

تعتبر مشكلة المحافظة على البيئة وحمايتها من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع البشري وهو ما يقتضي ضرورة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لأجل الإبقاء على المقومات البيئية الإيجابية التي تساعد على استمرارية الحياة، لذلك سعت غالبية الدول إلى سن تشريعات وطنية توفر الحماية القانونية للبيئة من كل تصرف من شأنه أن يلحق الضرر بها.

بل وعمدت إلى إيجاد تشريع خاص بالبيئة يسمى بقانون البيئة، وقد ظهر هذا الأخير نتيجة التطورات الحاصلة في مجال البيئة وتلويثها التي

وما يتضح من هذه المادة أن المشرع اللبناني جعل حماية البيئة مرتبطاً بالتنمية المستدامة وذلك من خلال تأكيده على أن حماية البيئة لا يكون إلا من خلال تأمين متطلبات الأجيال الحالية وعدم المساس بحاجيات الأجيال المستقبلية.

من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها من جميع المخالفات والانتهاكات المرتكبة ضدها، نص المشرع اللبناني وتجسيدا لمبدأ المشاركة والتعاون في حماية البيئة والمحافظة عليها من جميع النواحي، على واجب كل مواطن وضرورة تبليغه عن أية مخالفات قد تقع في حق البيئة وذلك ضمن المادة الرابعة من قانون حماية البيئة رقم 444 في الفقرة "و"⁹

ثانياً: في التشريع العماني:

تعد سلطنة عمان من بين الدول العربية التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال التشريع البيئي تضاهي بموجبه تشريعات الدول المتقدمة، وذلك من خلال اهتمامها بحماية البيئة والمحافظة على الصحة العامة.

ويعتبر قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10/82 من أكثر التشريعات الهامة التي تعنى بوضع أسس قانونية لحماية البيئة وحفظ الصحة العامة من خلال توفير جميع متطلبات الرعاية الصحية والاجتماعية للمواطنين وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية والاقتصادية والتراث التاريخي والحضاري وحمايتها من أي ضرر يمكن أن يلحق بها.

وقد تم إعادة صياغة هذا القانون بشكل يوفر حماية أكبر وأكثر للبيئة ويتماشى مع التطورات الحاصلة فيها من خلال اعتماد قانون جديد

أظهرت بصورة جلية أهمية الإقرار والاعتراف بحق الإنسان في بيئة سليمة ونظيفة كحق من حقوق الإنسان التي تشكل حقوق الجيل الثالث أو ما يعرف بحقوق التضامن⁷.

المطلب الثاني: النصوص القانونية المكرسة لحماية البيئة في بعض تشريعات الوطن العربي
إن الهدف الأساسي والرئيسي من إصدار القوانين المتعلقة بالبيئة هو حمايتها والمحافظة عليها، لذلك سعت مختلف دول الوطن العربي إلى تكريس الحماية القانونية للبيئة ضمن قوانين خاصة تتعلق بالبيئة أو قوانين عامة كالقانون المدني وقانون العقوبات من بينها لبنان، عمان، مصر والجزائر.

الفرع الأول: حماية البيئة في التشريع اللبناني والعُماني

لقد سعى كل من المشرع اللبناني والعُماني إلى إدراج النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة ضمن التشريع الوطني، لأجل كفاله احترامها والمحافظة عليها.

أولاً: في التشريع اللبناني

يعتبر القانون الصادر بتاريخ 29 جويلية 2002 تحت رقم 444 أهم وأبرز مشروع وطني ناجح في مجال حماية البيئة بلبنان، حيث جاء ضمن هذا القانون تكريس لحماية البيئة باعتبارها حق من حقوق الإنسان، وذلك ضمن المادة الثالثة منه التي نصت على أنه "لكل إنسان الحق في بيئة سليمة ومستقرة ومن واجب كل مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجيات الأجيال الحالية من دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية"⁸.

من الإدراك والوعي البيئي، لذلك فقد وضع المشرع في قانون حماية البيئة المصري على عاتق جهاز شؤون البيئة إعداد برامج تثقيفية للمواطن في مجال حماية البيئة وتنفيذ النصوص القانونية المتعلقة بها، فمن شأن هذه البرامج زيادة الوعي البيئي لدى المواطن وتعريفه بما يمكنه القيام به من إجراءات لحماية البيئة والمحافظة عليها¹².

ثانيا: التشريع الجزائري

كان اهتمام المشرع الجزائري بالشأن البيئي بارزا منذ سنة 1983 من خلال إصداره لقانون حماية البيئة¹³، إذ يعتبر هذا القانون الذي نص على المبادئ العامة لحماية البيئة بمثابة قفزة نوعية في مجال العناية بالبيئة وحمايتها من الاندثار والاستنزاف.

وقد تم توسيع مجال الحماية القانونية للبيئة من خلال إصدار قوانين ذات صلة بالمحافظة عليها، كالقانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها والقانون المتعلق بالتهيئة العمرانية.

مواصلة لجهوده الرامية إلى المحافظة على البيئة عمد المشرع الجزائري إلى إصدار القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لعام 2003¹⁴ الذي يعكس مدى اهتمام المشرع بموضوع الحماية القانونية للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وقد جاء هذا القانون كنتيجة حتمية لارتباط الدولة الجزائرية بالعديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة ومشاركتها في العديد من المحافل الدولية المكرسة لهذه الحماية¹⁵.

لحماية البيئة ومكافحة التلوث بموجب المرسوم السلطاني رقم 114/2001 وما تبعه من قوانين أخرى لها علاقة بحماية البيئة بمختلف جوانبها والحفاظ على الصحة العامة، كقانون حماية مصادر مياه الشرب من التلوث وقانون المحميات الطبيعية والأحياء الفطرية¹⁰.

الفرع الثاني: في التشريعين المصري والجزائري

لم يغفل المشرع المصري والجزائري عن موضوع حماية البيئة فخصص لها مجموعة من النصوص القانونية ضمن كل من التشريع المصري والجزائري، بغية المحافظة عليها ومنع كل ما من شأنه المساس بها.

أولا: التشريع المصري:

لقد أبدى المشرع المصري اهتمامه بالشأن البيئي من خلال إصداره للقانون رقم 4 الصادر بتاريخ 27 جانفي 1994 المعدل في 2009، حيث يعتبر هذا القانون أول تشريع يهتم بحماية البيئة والمحافظة عليها حيث الخطوات المبذولة من طرف المشرع في سبيل اهتمامه بالبيئة إذ يمنح للدولة المصرية مكانة هامة بين الدول التي تسعى للاهتمام بالشأن البيئي.

وقد تناول هذا القانون التعريف بصفة أساسية بجهاز شؤون البيئة وبالمهام المسندة إليه والمتمثلة أساسا في وضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد الخطط ومتابعة تنفيذها مع الجهات الإدارية المعنية، كما تناول هذا القانون طرق وأساليب حماية البيئة الأرضية والمائية¹¹.

وقد أكد قانون حماية البيئة المصري على أن المواطن هو المسؤول الأول عن مراقبة مدى تطبيق القواعد والنصوص البيئية، وأن ذلك لا يتحقق إلا في حال كان المواطن على قدر عال

المبحث الثاني: عوائق تجسيد الحماية القانونية للبيئة في الوطن العربي والحلول الكفيلة بمواجهتها

لاشك في أن إيجاد النصوص القانونية المكرسة لحماية البيئة في الوطن العربي وتجسيدها على أرض الواقع يواجه صعوبات وتحديات تحول دون تحقيق هذه الحماية، إلا أنه يمكن التغلب على ذلك من خلال إيجاد حلول ناجعة وكفيلة بمواجهة هذه التحديات

المطلب الأول: عوائق تجسيد الحماية القانونية للبيئة في الوطن العربي

يعترض تجسيد الحماية القانونية للبيئة في الوطن العربي مجموعة من العراقيل، منها ما يتعلق بالجانب التشريعي والإداري ومنها ما يتعلق بالجانب البشري والمالي.

الفرع الأول: العوائق التشريعية والإدارية

إن دول الوطن العربي وبالرغم من سعيها الحثيث على مر السنين لأجل سن وإصدار قوانين وتشريعات ذات صلة بحماية البيئة في عدة مجالات كالصحة والموارد الطبيعية ومراقبة النفايات وغيرها، إلا أن تلك المجهودات لم ترقى لدرجة الحل الجذرية والكلية، بل كانت مجرد مسكنات مؤقتة وحلول جزئية لمشاكل خطيرة ومتشعبة.

إذ أنه حتى ومع سعي بعض الدول العربية إلى فرض عقوبات مالية للحد من تلوث البيئة الناتج عن الإشعاعات والنفايات وإتلاف الأراضي، غير أن معدلات التضخم السكاني والصناعي حال دون أن تحقق تلك العقوبات المالية الردع اللازم والفعال في سبيل حماية البيئة والحد من الانتهاكات الواقعة في حقها. الأمر الذي جعل

الدول العربية تعمل على تخصيص جزء كبير من مواردها المالية لمواجهة هذه المشاكل والآفات التي تلحق بالبيئة من خلال العمل على تشجيع الصناعة وتغيير طرق التسيير وإدخال التكنولوجيات النظيفة التي تخفض مستوى تلوث البيئة وإلحاق الضرر بها¹⁶.

إن التشريعات والنصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة في الوطن العربي في غالبها مجزأة ومبعثرة ولا تحت بشكل صريح وواضح على ضرورة تطبيق مبادئ وقواعد الإدارة السليمة في استخدام الموارد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك العديد من المشاكل والتحديات البيئية المتجددة باستمرار والتي تستدعي استحداث قوانين جديدة لمواكبتها وجعلها أكثر مرونة حتى تتماشى والتطور السريع الحاصل في مختلف جوانب الحياة والذي يؤثر بشكل كبير على البيئة¹⁷.

فالنصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة في الوطن العربي لم تغطي العديد من المستجدات والتغيرات الهامة والمتعلقة بالبيئة مما يجعلها قاصرة وعاجزة عن الإلمام بجميع حالات الاعتداء على البيئة. كما أن النصوص البيئية في الوطن العربي كثيراً ما تكون في شكل مزدوج، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الوضوح في اعتماد النص الواجب التطبيق¹⁸.

إن العقوبات المنصوص عليها ضمن تشريعات حماية البيئة في الوطن العربي لا تتمتع بقوة الردع والجزر التي تتماشى وتتناسب مع جسامه وحجم المخالفات المتعلقة بالبيئة.

أهم ما يلاحظ على التشريعات البيئية في الوطن العربي أنها لا تزال ضعيفة وغير قادرة على

لقد سنت العديد من دول الوطن العربي تشريعات خاصة بحماية البيئة والمحافظة عليها. إلا أن هذه النصوص لم تلقى التطبيق المناسب والفعال لها بسبب النقص في الكوادر الوطنية المؤهلة، وعدم وجود جهات قضائية مختصة بالنظر في قضايا حماية البيئة، وكذا قضاة بيئين متخصصين يملكون خبرة ودراية كافية بالقوانين والتشريعات البيئية، مما يؤهلهم لإصدار أحكام وقرارات تخدم البيئة، فكثيرا ما يتم تسوية العديد من القضايا البيئية أمام المحاكم المدنية والتجارية التي لا تستوعب خطورة المخالفات والانتهاكات الواقعة في حق البيئة، والتي تؤدي إلى تدهورها واضمحلال معالمها²¹.

إضافة إلى ذلك نلمس نقصا فادحا في المؤسسات والأجهزة المساعدة لهيئة المحكمة للفصل في القضايا الخاصة بالبيئة، كالخبراء والفنيين البيئيين وغيرهم، وهو ما يجعل من القضاء بعيدا كل البعد عن مسألة حماية البيئة وعن مدى جسامة وخطورة الانتهاكات والمخالفات المتعلقة بها²².

إذ تعاني أغلب دول الوطن العربي نقصا ملحوظا في الإطارات الوطنية المتخصصة في مجال تطبيق القانون البيئي، رغم أن معظم التشريعات البيئية العربية تعتبرها من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول. فقد تضمنت جل القوانين المتعلقة بالبيئة في الوطن العربي نصوصا قانونية تقضي بضرورة إنشاء هيئات أو مجالس أو أجهزة أو لجان متعلقة بالبيئة، ومن ذلك المشرع البحريني الذي نص في المادة الرابعة من القانون المتعلق بالبيئة لعام 1996 على أن تأهيل الكوادر الوطنية الفنية أحد أهداف جهاز البيئة الذي يتم السعي إلى تحقيقه بواسطة وضع وتنفيذ

توفير الحماية اللازمة للبيئة، خاصة وأن هذه التشريعات أو النصوص القانونية لا يتم صياغتها بصورة جدية ومجدية، بل إنها تكون في غالب الأحيان استجابة لأضرار بيئية حاصلة، وليست حلول مسبقة ذات بعد مستقبلي ومنحى تصاعدي وقائي. إضافة إلى ذلك فإن القوانين في الوطن العربي لا تنفذ بالشكل المطلوب والمرجو، فلا تراعى الصرامة والحزم في تفعيلها. وما يزيد من إضعاف تطبيق وإنفاذ هذه القوانين هو غياب الرقابة والتبليغ المنتظم عن المخالفات المرتكبة ضد البيئة، وكذا غياب الجهات الفاعلة، السياسية منها والاقتصادية¹⁹.

إن الجهود المبذولة من طرف الدول العربية في مجال حماية البيئة والحفاظ على الصحة العامة قليلة وضعيف، إذ يتم معالجة الشؤون والمشاكل المتعلقة بالبيئة والصحة العمومية بصورة منفصلة من طرف الوزارات والمؤسسات المعنية بالبيئة في غالبية دول الوطن العربي. وقد يكون من الأنجع والأحسن لو تعالج بطرق متكاملة ومتجانسة لضمان فاعليتها.

ويضاف إلى ذلك أن الوزارات والهيئات المعنية بمعالجة المشاكل المتعلقة بالبيئة والعمل على المحافظة عليها تتميز بحدثة التشكل في دول الوطن العربي ومحدودية التمويل. إذ تعتبر من أضعف الوزارات بالمقارنة مع الوزارات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن السلطات والصلاحيات المحدودة الممنوحة لها في سبيل أداء الدور المنوط بها في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها²⁰.

الفرع الثاني: العوائق البشرية والمالية

إن حماية البيئة والارتقاء بها نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لا يتحقق إلا من خلال إيجاد حلول تكفل مواجهة جميع العراقيل والصعوبات التي تواجهها، ويمكن إيجاز هذه الحلول أو الآليات في جوانب تعليمية، تثقيفية، تشريعية، مؤسسية، مالية وأخرى بشرية.

الفرع الأول: الآليات التعليمية والتثقيفية

تلعب وسائل الإعلام بمختلف أنواعها دورا كبيرا في توعية المواطن بقيمة وأهمية المحافظة على البيئة الذي ينتج عنه وبصفة مباشرة المحافظة على الصحة العامة.

لذلك فإنه ينبغي تسخير مجمل الوسائل التعليمية والتثقيفية الهادفة لزيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بضرورة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، ويكون ذلك من خلال مختلف البرامج التلفزيونية والإذاعية وبرامج الانترنت والمحاضرات العامة والندوات التي يكون الهدف منها توعية الجمهور العربي بمدى أهمية الاهتمام بالبيئة وحمايتها وضرورة العمل على تقليص والإقلال من العادات السلبية المضرة بها، وإطلاع المستهلك بالمواد المسببة للتلوث البيئي الموجودة في السلع المصنعة والمواد الاستهلاكية وسبل التعامل معها²⁴.

تسند هذه المهمة في الأصل للمؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، كجمعيات البيئة والجمعيات الشبابية وجمعيات حماية المستهلك. ويلاحظ النقص الكبير لهذه التنظيمات في دول الوطن العربي²⁵.

إلى جانب ذلك فإنه ولأجل زيادة الوعي البيئي وتعريف المواطن بأهمية التطورات الحاصلة في مجال البيئة ينبغي ترجمة العمل البيئي في الوطن

الخطط والبرامج اللازمة في مجال شؤون البيئة، وبذلك يستطيع جهاز البيئة استنادا للصلاحيات المخولة له قانونا سد النقص في مجال حماية البيئة والسهر على تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بها، وقد اتجه المشرع القطري في ذات الاتجاه بموجب المادة الخامسة من قانون اللجنة الدائمة لحماية البيئة في دولة قطر²³.

إضافة إلى مشكل النقص في الكوادر المؤهلة، تعاني المؤسسات المختصة في شؤون البيئة في الوطن العربي ازدواجية في العمل المؤدى من طرفها، الأمر الذي ينتج عنه تداخل وتنازع في الاختصاصات، سواء في مجال الإشراف، الرقابة أو التنفيذ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم استقلالية المؤسسات المسؤولة عن شؤون البيئة في قيامها بمهامها ينقص من الأداء والدور المطلوب منها، خاصة وأن هذه المؤسسات لا يتعلق نشاطها بالمجال البيئي فقط بل ترتبط بنشاطات حكومية أخرى تأخذ منها الجهد والوقت، مما يؤثر سلبا على نشاطها.

إلى جانب ذلك فإن غياب الكوادر المتخصصة في العمل البيئي داخل المؤسسات المعنية بإدارة شؤون البيئة يفقدها المرجعية العلمية. وأيضا افتقار الأجهزة المسؤولة عن شؤون البيئة إلى السلطة والأهلية اللازمة للرقابة على عمل وأداء المؤسسات العامة أو الخاصة ومراقبة مدى تنفيذ وتطبيق النصوص والقواعد القانونية المتعلقة بالبيئة يجعلها عاجزة عن توفير حماية فعالة للبيئة.

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمواجهة حماية البيئة في الوطن العربي

حماية البيئة والمحافظة عليها. لأجل أداء الدور المنوط بها في سبيل حماية البيئة وترقيتها. إن حماية البيئة والمحافظة على الصحة العمومية في الوطن العربي لا يكون إلا من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات والأهداف أهمها:

- وضع خطة إستراتيجية تهدف لحماية البيئة ومعالجة المشاكل المتعلقة بها
- مراجعة النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بحماية البيئة وتعزيز قيمة وأهمية البيئة من خلالها وجعلها متوائمة مع التطورات الحاصلة في الوطن العربي
- تعزيز وتكثيف البرامج الهادفة لتوعية المواطن العربي بأهمية حماية البيئة والحفاظ عليها
- إنشاء واستحداث مؤسسات بيئية متخصصة في شؤون البيئة والعمل على تكوين وتأهيل الأشخاص العاملين عليها

خاتمة:

إن تشريعات الوطن العربي قد تضمنت ما يكفي من النصوص القانونية الكفيلة بحماية البيئة والمحافظة على الصحة العامة، إلا أن هذه النصوص يعوزها التطبيق الفعلي والإنفاذ الحقيقي، بالإضافة إلى إيجاد نوع من التعاون بين مختلف الهيئات والمؤسسات الناشطة في مجال حماية البيئة من أجل ترقية البيئة باعتبارها حق من حقوق الإنسان والعمل على تذليل كافة الصعوبات والعراقيل التي تحد من تفعيل هذه الحماية.

من خلال ما سبق عرضه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

العربي إلى إحصائيات وتحاليل للتوجهات والخطط المراد اعتمادها مستقبلا بشكل يعمق ويعزز المجهودات المبذولة في مجال المحافظة على البيئة وحماية الصحة العامة.

الفرع الثاني: الآليات التشريعية والمؤسسية:

تتمثل في مجموع القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة، وما يتبعها من إنشاء لمؤسسات وهياكل تنفيذية، ويأتي في مقدمة ذلك ضرورة استحداث قانون خاص متعلق بحماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتفعيل هذا القانون ووضعه موضع التنفيذ.

وما نلمسه في الأنظمة القانونية لدول الوطن العربي هو وجود النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة وكذا المؤسسات المعنية بحماية البيئة، إلا أن هذه القوانين ينقصها الشمول والوضوح. أما المؤسسات فتعاني من الضعف والمحدودية في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، إلى جانب عدم فاعليتها في توفير الحماية المطلوبة للبيئة. وهو ما يقتضي ضرورة تزويدها بالموارد البشرية المتخصصة في مجال البيئة من خبراء وتقنيين ومهندسين²⁶.

تشهد الأنظمة التشريعية والمؤسسية المتعلقة بالبيئة في الوطن العربي نقصا وعجزا كبيرا في مجال تجسيد نظام متكامل يهدف لحماية البيئة العربية، لذلك فإنه ينبغي إعادة النظر في النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالبيئة وضرورة إعطائها بعدا إقليميا يهدف لتوفير الحماية للبيئة في كامل أقطار الوطن العربي، إلى جانب ذلك فإنه من الواجب تفعيل دور المؤسسات العربية الإقليمية المتخصصة في

- 1- مشكلات البيئة وحمايتها، الفصل الثالث، على الرابط thesis.univ-biskra.dz، تاريخ التصفح 10 نوفمبر 2018
- 2- نفس المرجع
- 3- سامح عبد السلام محمد، مفهوم البيئة، شبكة الألوكة الثقافية، على الرابط <https://www.alukah.net>، تاريخ التصفح 12 نوفمبر 2018
- 4- نفس المرجع
- 5- عبد الحكيم محمود، العلاقة بين البيئة والتنمية، منظمة المجتمع العلمي العربي، على الرابط <http://arsco.org/article>، تاريخ التصفح 12 نوفمبر 2018
- 6- نفس المرجع
- 7- سامح عبد السلام، المرجع السابق
- 8- لجنة حقوق الإنسان النيابية، مجلس النواب، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات الخلفية، نوفمبر 2008، لبنان، ص 22، على الرابط <http://librarycatalog.bau.edu.lb>، تاريخ التصفح، 15 ديسمبر 2018
- 9- بدرية عبد الله العوضي، القانون البيئي العربي بين النظرية والتطبيق، البيئة والتنمية، المجلة البيئية العربية الأولى، أوت 2004، العدد 76، 77 www.afedmag.com، تاريخ التصفح 22 أكتوبر 2018.
- 10- البناء التشريعي والمؤسسي للعمل البيئي، موقع وزارة البيئة والشؤون المناخية لسلطنة عمان، على الرابط <http://moeca.gov> تاريخ التصفح 02 ديسمبر 2018
- 11- ممدوح سلامة مرسى، التشريعات البيئية، مجلة أسبوت للدراسات البيئية، العدد الرابع والثلاثون، جانفي 2010، على الرابط http://www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/ajoes_article_9.pdf، تاريخ التصفح 11 أكتوبر 2018
- 12- بدرية عبد الله العوضي، المرجع السابق
- 13- القانون رقم 83 / 03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد السادس، 1983
- أن حماية البيئة والمحافظة عليها هي من أكثر التحديات التي تواجه غالبية دول الوطن العربي
- أن علاقة البيئة بالصحة العامة هي علاقة مترابطة ومتجانسة، فالمحافظة على الصحة العامة تقتضي بالضرورة المحافظة على البيئة
- أن أغلب دول الوطن العربي قد عملت على سن قوانين تتعلق بالبيئة وحثت على ضرورة حمايتها
- أن النصوص القانونية المعنية بالبيئة لا تكفي وحدها لتوفير الحماية اللازمة بل لابد من إيجاد آليات كفيلة بتجسيد هذه الحماية
- أن حماية البيئة في الوطن العربي يعترضها مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك
- أن حماية البيئة في الوطن العربي يقتضي تكاثف جميع أعضاء المجتمع من أفراد ومؤسسات ومنظمات وهيئات معنية بشؤون البيئة بذلك فإنه و من أجل الارتقاء بالبيئة وحمايتها البيئة وتحسين الصحة العامة في الوطن العربي نقترح العمل بالتوصيات التالية:
- إعطاء أهمية كبيرة للبيئة وإدماجها ضمن المخططات التنموية والبرامج السياسية للحكومة
- كذا العمل على رفع الوعي البيئي ودعم البحوث العلمية الهادفة إلى حماية البيئة
- مراجعة النظم القانونية والتشريعية البيئية
- إيجاد مشروع عربي موحد هادف لحماية البيئة والمحافظة على الصحة العامة.

الهوامش

14- القانون رقم 10/ 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003
المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد
43، 2003

15- إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، البيئة ومقومات
حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،
جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 20، ديسمبر
2016، ص 61، 62

16- غنية إبرير، دور المجتمع المدني في صياغة
السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة
الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، 2010
17- مي جردى، ريم فياض، التدهور البيئي في الوطن
العربي، التحدي لاستدامة الحياة، ملف الصحة العامة في
الوطن العربي، ص 67، على الرابط
<http://arsco.org/article-detail-464-4-0> تاريخ
الإضلاع 12 نوفمبر 2018

18- غنية إبرير، المرجع السابق، ص 64
19- مي جردى، ريم فياض، المرجع السابق، ص 64
20- نفس المرجع، ص 66
21- مولاي مصطفى البرجاوي، على الرابط
<https://www.alukah.net> ، تاريخ التصفح 11
أكتوبر 2018 ص 67
22- نفس المرجع

23- صحيفة البيان، بيان الأربعاء، درس في غياب
التنسيق، معوقات حماية البيئة في الخليج، 01 نوفمبر
2000، على الرابط، <https://www.albayan.ae> تاريخ
التصفح 11 أكتوبر 2018

24- السياسة البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية
في الأقطار العربية، العدد الخامس والعشرون، جانفي
2004، السنة الثالثة، على الرابط <http://www.arab-api.org> ،
التصفح 11 أكتوبر 2018

25- غنية إبرير، المرجع السابق، ص 63

26- نفس المرجع، ص 6